

ولا فالصحة الزوج لان الهبة لها وهو يشبه الملكه سليمان بن عمرو **مسئله** في ولد
بالعاقلة قبل له والده تكاح بغيره وكان الابن غائبا ثم دفع والده المذكورين سالم
دفعه الى والده لاني الزوجه قد ارضت صلواتها في ادعي الابن ابنه لان له
في قول تكاحه له وابنه عليه بذلك قول اقول ويقتل التكاح ولو اذ
الزوج على ما دفع له ام ابراهيم لو وقع العقد وتعلق صفة الزوجه
بالزوج ولو نفي انه صار دينا على ولده وقضاة عنه كما قال صاحب النور
لو اشترى صفة من قيمه ودفع الثمن فبلغ الطفل وانكر ولا يرد اليه عليه
واستردوا فاشترى منها المشتري منه ثم انا لم يرصم على العقد بالزوج كالم
اشترى من وكيل وانكر الوكيل وكالتة فاشترى منه ثانيا كما يجب على الوكيل
اجل الشفيع من الذي الخطيب الثاني الشريف القول قول الولد
في ذلك يمين وتبين بطلان التكاح ولا يصح للاب نيا وقدم من ماله ليا
ذكر في السواك وهو **مسئله** في رجل اشترى الولد الصغير ورضع وهو الولد
للولي تسليم الصغير للزوج ولو سلم له صغيره لا توطن له بل يرضع تسليم المر
كالشفيع وان سلمه علما كما لو اوجها لافى استمراده وجعل ان
كالوجه فيها اذا استغنى بالاعز وقد اذ بالزوج التسليم ذكره المصنف
وقضى عدم استمراده ولو قال سلموا لي من اشترى الولد وانا لا اطوها
حتى تحلم ويجه تسليم المرضية لم ان كان نفي لانها محل التمتع في الجملة بل
لو سلمت نفسها اليه لم يكره لها استئجاره كالسبي لان حرجها من داره اذا ارادت
وبلغته نفقها بخلاف الصغيره ليجب تسليمها له وان كان نفي لان القرابة
اصلا خصتها ولا بد من ضمان الشهوة ولو سلمت له كان له الاستئجار
من تسليمها لان نفي التمتع لا المصداق نهرا بل يرضع نفقها واذا قال ولا يصح
اشترى الوطن وانك الزوج عرضة على ارضه بنفقة او صلحين محرمتين
او محصنين من الروض ومنه **مسئله** لو استفت الزوجه من تسليم نفسها
بالعز ووافى بالزوج تسليم المصداق لم يستردده لغيره بالمباذرة كما
لو عمل الدين الموصل لا يستردده بل يجبر على تسليم نفسها اي وتسلمتها
نفسها له لباقتض المصداق المعين بغير اذنه كظهوره في البيع وروى ايضا

فصل

فصل في اوصاف مهر المثل وهو ما يرضى به من ثمنها عادة من نساء
عصباتها وهن المنسوبات اليهن بنسبتهن اليه كالأخت ونسبها للم والدة وموت
الم وان من غير القربى فالقربى فتقدم الاقربا من الاقربا ثم من نساء
في بيان الاقربا من الاقربا لان من كان كذلك يرضى الاقربا في الاقربا فان
فتقرن اي نساء عصباتها اولم يتزوجن او جعل المهر من نساء الاقربا تقدم القربى
فالقربى من كجها فان كان من الجهة الواحدة كجها وحالات قال الما يرد
ويقدم من نساء الاقربا الامم ثم الاقربا للام ثم العمدات ثم الخالات ثم بنات
الاقربا ثم بنات الاقربا على هذا ثم ان تعدت نساء الاقربا اعترفت
بمراعاتها بما جرت به العادة والمائة لينةا وبغيره في النسب لانه الرزق المفقود
مسئله لها اقتضى المصداق بغير اذن الزوج اذا سلمت نفسها من جهتها
الروايات للزوج **مسئله** يشترط للمهر بوطن وان حرمها من نساء اقربا
واستقر بالخلق ولا يرضع ولا يظهر فلو اتفقا على الخلووم وادعت
الاصابة لم يترجها اصابتها بل القول قول يمينه من الروضه **مسئله**
اعلم ان شبهة الوطن وحده يشترط حرمه المصداق والنسب والعدوة والمهر
وشبهة الموطون وحدها توجب للم فقط ولا يشترط المصداق والعدوة
والنسب وشبهة المصداق توجب جميع ما تقدم هو رزقي على المهر
باب الاختلاف في المصداق **مسئله** في رجل توفي
في توفيقه زوجته بوضع ورثته الزوج يدع على الشركة في طلبها ورثته
الزوجية صفا من القربة فقال ورثته الزوجية استولوا روضته وان لها
عليه صلافا فقول اذا اشترت الزوجية والزوج بشفة المصداق ام لا
وقمن خطبه امراة ثم دفع لولها صلافا لاصل المصداق ثم ما اشترت الخطبة
ثم تلف الممال من غير تقربيط فهل يرضى ام لا **مسئله** في رجل
برهان الدين بن ابي شريف ان نفي اذا اشترت الزوجية بشفة مقدار
المصداق واذا لم يرضه مقادير المسمى في تزويجه فمهر المثل والمال
المقتضى من المصداق في عدل الخطبة وتقبل العقد حتى على حقه سواء
تلفا بتقصير الماوله لم ولا **مسئله** في رجل اشترى المهر
الشافعي اذا اشترت الزوجية والزوج فان ذكرها ورثته اقدر وانكره